

باب الزراعة والاقتصاد

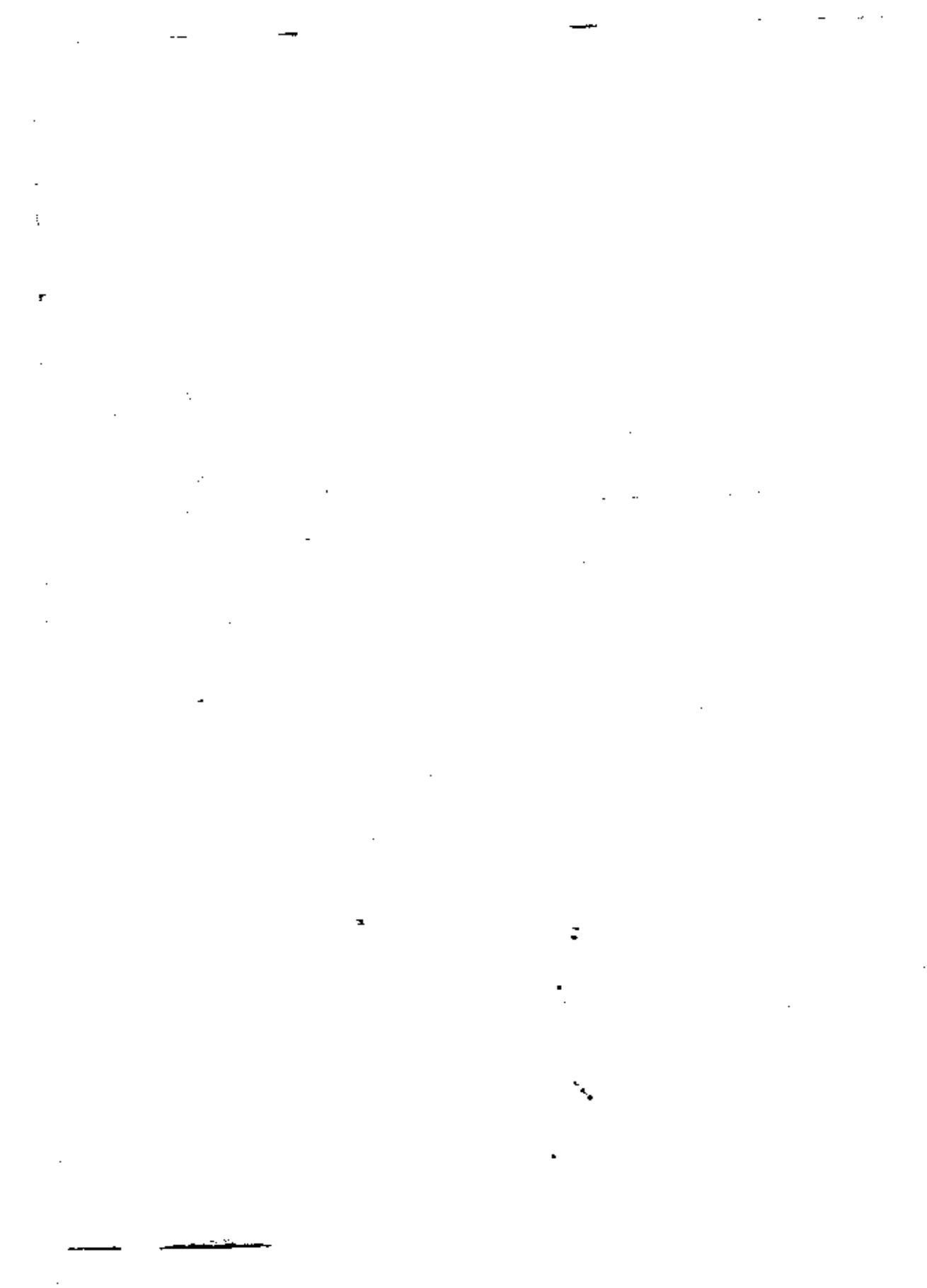
بين جمهورية الشيلي ومصر

تناسبة معاهدة الصداقة والهدى الثوري
لنرات الصودا الشيلي

جمهورية الشيلي احدي حكومات امريكا الجنوبية تربطها بمصر علاقة وثيقة وهي انما المصدر الوحيد للبلاد الازوتي (التروحيي) الطبيعي الذي يحتاج اليه مصر المعروف باسم « نترات الصودا الشيلي ». ومع ان مصر لم تبدأ في استعماله إلا في عام ١٩٠٠ فانها أصبحت الآن تأتق اقطار العالم استعماله ويبلغ المقدار الذي استوردته في العام الماضي (٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠) مائتي ألف طن . وقد رأيت الحكومتان المصرية والشيلية أن تمقدا معاهدة صداقة بينهما فأوقعت جمهورية الشيلي معاهدة سفيرا بروما الدون أريك فيليجاس لتوقيع هذه المعاهدة في القطر المصري وقد وقعها في اوائل شهر مارس الماضي

وأتفق ان موعد وجود معاهدة مصر كان موافقاً لتذكاري مرور مائة عام على تصدير نترات الصودا من الشيلي للمرة الأولى . وقد أقيمت حفلة ختمة تحت رئاسة سعادت في فندق الكونتنتال يوم الجمعة ٧ مارس حضرها كثيرون من رجال الدولة والسيوخ والتواب ورجال وزارة الزراعة والجمعية الزراعية واتقابة الزراعة العامة والاشيخان وكبر الخانات الاجنبية والصحافيين . وقد تكلم في هذه حفلة سعادة السفير ومعالى وزير الزراعة وحضرة صاحب العزة فتواد بك ابانظه وجناب الميوجان عضجوري مدير الفرع المصري لنترات الصودا الشيلي . ومما جاء في هذا الخطاب الثمين الذي القاه جنابه ان جمهورية الشيلي أصدرت الطن الاول من النترات الى أوروبا في سنة ١٨٣٠ وبلغت صادرات النترات في تلك السنة ٨٥٠ طناً أما في سنة ١٩٢٩ فقد وصلت الى ثلاثة ملايين طن

وقد كانت المباحث الأولى التي قام بها علماء العالم والتي اظهرت ضرورة استعمال الاسمدة الكيماوية حوالي سنة ١٨٣٠ ومن العلماء الذين قاموا بهذه المباحث « ليش » في المانيا و « لوز » و « جلبرت » في انكلترا و « بوسنجو » في فرنسا . وقد كان من نتائج هذه المباحث اهتمام الفتيين والطباء بأمر نترات الشيلي وسفرهم الى هناك لدرستها وعن ذهابها الى بلاد الشيلي لهذا الغرض العالم الشهير داروين فانه ذهب الى الصحاري التي





منظر عام لمدينة سانتياغو



كروم السب في بلاد انشلي الوسطى

اعوام صفحة ٤٤٥

مقتطف ابريل ١٩٣٠

تحتوي على نتائج التترات في سنة ١٨٣٥ ووضع تقريراً ضخماً يشمل نتائج باحثه في تلك الجهات التي لم يهتد الباحثون تماماً إلى سبب تكدر التترات فيها مع أنها جديدة فقراء « وليست التترات كل ما يصدر من جمهورية الشيلي التي تعد في الحقيقة من أغرب بلدان العالم موقفاً لأن شمالها صحراء مجذبة وجنوبها جزائر تمتد حتى مضيق ماجلان وبين الشمال والجنوب وادي ستيباغو الحصب مركز الحياة الاقتصادية حيث يفيض قلب الأمة وتليه الولايات الجنوبية المشهورة بفاياتها

ومعظم النشاط الصناعي هو في المدن الشمالية حيث تبدو مظاهر الحياة والصل ولكن الحياة في الجنوب سهلة بل لكثيرين من السائحين أن يقضوا فيها أوقاتاً طيبة ومن نتائج الشمال يستخرج « البيود » وهو محصول ثانوي من مواد نترات الصودا الأولية وتمد الشيلي أهم مصدر لليود في العالم . وكذلك النحاس الذي تعتبر الشيلي ثاني المالك التي تستخرجه . ومن المعادن التي تستخرج من مناجمها الحديد والرصاص والكبريت والبورق والزراعة تير سيرا حناً . فالشيلي تصدر نحو عشرين ألف طن من القمح والشعير إلى البلدان الأخرى . وهناك الكروم الشياية المشهورة بمجودة نبيذها وتشمل زراعتها ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان وتنتج ٤٠ مليون هكتولتر من النبيذ . وفواكه الشيلي وثمارها تمتاز بكبر حجمها وجودة نوعها ولها شهرة طالية ممتازة . والمناطق الوسطى مصدر للأخشاب وفيها مراعي واسعة للأغنام والماشية . ومع أن عدد سكان الشيلي لا يتجاوز أربعة ملايين نسمة فإن تلك الأمة الغنية تستخرج جميع الموارد والكنوز التي وهبتها لإياها الطبيعة . وتفاخر الشيلي بأنها أقل شعوب أمريكا اللاتينية من حيث تعداد الأميين فيها ففي ستيباغو خمس جامعات عدا المعاهد الخاصة والرسمية وعدا معهداً زراعياً ومدرسة للتاجم واكاديمية للفنون الجميلة ومعهداً للموسيقى هذه هي بعض المعلومات الطيبة عن تلك الجمهورية التي بدأتها عهد صداقة رسمية والتي تنتفع زراعتها المصرية بكتوزها وبهاذا الذي يطلق عليه بحق اسم « ذهب الشيلي الأبيض »

حول خطاب المرش

﴿ ٣ - الجمليات التعاونية ﴾ نشأ النظام التعاوني في بيئات مختلفة اختلافاتاً واعتقاداتاً بيننا المصرية فإذاً فكر المصريون في نشر هذا النظام في مصر وجب عليهم درس الحالة المحلية والأحوال التي سيمثلون فيها . فهناك نظامان للتعاون أحدهما شعبي كما في أيرلندا والآخر حكومي كما في الهند وقد صرح الأستاذ إبراهيم بك رشاد مدير التعاون أن اتجاه الحركة التعاونية المصرية موجهة إلى جعلها حركة شعبية ومعنى هذا أنها الآن ليست بالحكومية ولا بالشمسية

أنه من الصعب قلب نظام القرى المصرية الاجتماعي رأساً على عقب بين عشية وضحاها
فالأمية متفشية تشيئاً مريباً وهذا يحتم تعيين موظفين للقيام بأعمال الجمعيات (كما هو الحال
في الهند) وأيضاً لتدريب من يصلح من أعضاء هذه الجمعيات للعمل في المستقبل ما دام
الأمل معقوداً على أن تكون الحركة شعبية في المستقبل

أن موظفي قسم التعاون في الوقت الحاضر لا يكفون للقيام عملياً بإدارة الجمعيات الموجودة
ومن الصعب مطالبة أحد الموظفين بالانصراف على منطقة متسعة صبة المواصلات لا يعبأ
أهلها بالمواعيد التي يضربونها لا ولتلك الموظفين الذين يبذلون الجهد لمقاومة الصعوبات التي
تعرض عملهم بمجد جدير بالاعجاب

المنظم (وهو الموظف المنوط به زيارة طائفة من الجمعيات يختلف عددها بين ١٥
و ٣٠ جمعية) برنامج يسير عليه ويضطر بموجب نصوصه أن يزور كل جمعية مرة واحدة في
الشهر. فاما منظم المنطقة التي تحوي ١٥ جمعية فيحتاج الى اتفاق يوم للذهاب اليها ويوم للعودة
منها ولست أدري كيف يتاح لمثل هذا الموظف أن يمر على هذه الجمعيات كلها مرة في الشهر
خصوصاً وان تلك الجمعيات أو ربما تؤخر ميعاد المقادها بدون سابق أنذار له حتى لا يضيع
أوقاته سدى. فمن هذا يقف القارىء على عظم الجهود الذي يتحملة هذا الموظف

ولا يقل ثعب مراجع الحسابات المختص بجمعيات التنشيط عن أخيه المنظم ويقفونه
في المسئولية الختائية. فهل ب تصور القارىء إمكان شخص كاتمه قدرته ما كانت على تقييد
الحسابات وتلميم كتبه الجمعيات الأمين تقريباً ومراجعة المستندات والدقور لحوالي ستين
جمعية موزعة في مجاهل مديريتين أو أكثر. ان المراجع يحتاج الى تنشيط في
في مدرسته ليتمكن من معرفة مقادير البيرة والسهاد التي اشترت وس معرفة نفقات
النقل وخلافه ان لم نقل معرفة ثمن الشراء لان المسئولين في الجمعية كثيراً ما يفقدون
مستنداتها وربما لا يأخذون مستندات قطعاً. والبعض من أمناء الصندوق يحجل مقدار العهدة
المطلوبة منه ويحجل أيضاً أسماء الذين استجروا البضاعة أو سدوا نيتها. نين هذا الظلام يقضي
المراجع وقتة ساعات عديدة حتى اذا ما تنفس الصعداء وظن ان نهاية عذابه قد قربت
يشدده أحدهم بأنه نسي أن يذكر كذا أو ربما يحجز المراجع عن موازنة البيع بالكية المشتراة
هذان مثالان أو ردتما شبي من التوسع لا وجه نظر الحكومة الى وجوب المبادرة بالأكثر
من موظفي التعاون وأرى أن لا يزيد جمعيات المنظم عن ١٥ بأي حال من الاحوال وان لا تزيد جمعيات
المراجع عن ٣٠ مادامت الجمعيات عاجزة عن انشاء مجالس ادارة تحوي أمناء قادرين على القيام بأعمالها
ولا أعرف سبباً يدعو المهتمين بالتعاون الى الاسراع في تكوين الجمعيات فان كثرتها

لا تنفيذ إلا إذا كانت مشرة . وكانت فكرة وزارة الزراعة الأولى أجدد بالاتباع . فن انشاء جمعيات مثالية (نموذجية) في البلدان الصالحة أفيد كثيراً من الاكثار من الجمعيات بواسطة التأجير الاداري . فوجود جمعية نموذجية لخدمة منطقة واسعة أصلح من وجود بضع جمعيات لخدمة المنطقة نفسها وهذا في الوقت الحاضر الذي يجب ان تركز فيه جهود الموظفين في عدد محدود لانهم يحتاجون - سواء الذين تخصصوا للتعاون في البلدان الاجنبية أو الذين يترنون على العمل التعاوني من خريجي المدارس المصرية وغيرها - الى اكتساب تجارب محلية تختلف عما رأه بعضهم في البلدان الاجنبية . ولم لا تقسم وزارة الزراعة موظفي التعاون الى فئات ترسل كل فئة منهم - خصوصاً الذين لم يشاهدوا انظمة التعاون القرية - الى أوروبا كل سنة لمشاهدة الحال هناك فينسخون على منوال مشاهدوه

ولي رأي في السلفيات التي تقدمها الحكومة بسطتها في مقال البنك الزراعي فلا ضرورة للعودة اليه هنا . واني أرى ان الجمعيات التعاونية خير واسطة لتسليم السلفيات وتوزيعها باسم البنك وبالاختصار للحلول محل البنك الزراعي في مختلف انحاء القطر . فلو اقتصرنا على انشاء جمعيات نموذجية نظامت بأعمال توكيل البنك المذكور ثم يصح في امكانها الانقسام - بعد التدريب - الى بضع جمعيات تعمل كل منها مستقلة في ناحية من المنطقة ولقد يقول قائل أنك باقتراحك هذا تضع العربة قبل الحصان ولكني لا أقصد أن تكون هذه الجمعيات النموذجية اتحادات تفرع منها جمعيات وهذا مالا أقصده لان المقصود من انشاء جمعيات نموذجية ثم انقسامها هو تدريب الفلاحين على ادارة الجمعيات واعطاؤهم فرصة لتذوق طعم التعاون حتى اذا ما كثرت الجمعيات أمكن تكوين الاتحادات . واني شخصياً أظن ان محاولة انشاء اتحاد للقرية في الوقت الحاضر سابق لا وانه لا لسبب أوجه من ان فكرة التعاون وروحها لم تملك من المشتغلين به فعلاً من القرويين

عندئذ يكون عمل المنظم المراقبة والتنظيم ويكون عمل المراجع المراجعة فقط وهي اعمالها الرسمية فبما يكون لكل جمعية محل مختار يسهل على المنظم المرور على ٢٥ جمعية لكل شهر وعلى المراجع أن يمر على ١٠٠ جمعية وربما أكثر كل سنة مرة واحدة . ولنتاول الآن مسألة الامتيازات التي أعطتها الحكومة للجمعيات فنجد ان الخصم على البزرة والسماد والفائدة التي تأخذها الحكومة على قروض الجمعيات هي الامتيازات الوحيدة التي تقدم بها الحركة التعاونية مع ملاحظة ان الفائدة ولو انها قليلة نسبياً (٤ ٪) عن مثلها في السوق إلا انها من الوجهة التعاونية الصرفة غير قليلة اذا راعينا ان الجمعية تحتاج الى دفع هذه الفوائد الى ٦ ٪ او ٧ ٪ لتتلافى مصاريفها الادارية وهذا هو الاعراض

على الحصص (٥ /) في ثمن البذرة والسهاد. أما بقية الامتيازات فصوره لأنه لا ينتظر من جمعية عند انشائها استيراد آلات من الخارج لتتمتع بالحصص الموجود في الرسوم الجمركية والنقل البري في علي توجيه النظر الى وجوب جعل ديون الجمعيات الزراعية على أعضائها ديوناً ممتازة فان مماثلة الفلاحين أشهر من ان يشار اليها فالواجب جعلها عن طريق الصرافين ولو بمسولة ومحاوّل قسم التعاون حتى الآن تنظيم البيع التعاوني وهو اهم الاسباب التي ترمي اليها حركة التعاون في مصر. وقد يقال ان السبب في ذلك هو عدم وجود الفزازين ، ولكن الا يمكن وضع نظن كل عضوي اكياس مخصوصة يثبت على كل منها اسم الزارع فترسل كما هي الى المخزن التعاوني العام وهناك توزع الى درجات ويرصد امام كل اسم الكميات التي وردتها من كل درجة . حقيقة ان فعل ذلك يحتاج الى مجهود ولكن يجب علينا عمل شيء جدير بالاهتمام حتى يشتر المتعاونون انهم يتعاونهم يستفيدون مالياً ويكون هذا دائماً لتتأس على الاهتمام بجمعية منطقتهم والاضمام اليها. ولا شك ان زيادة الاعضاء ورأس المال تيسر توسيع اعمال الجمعية والتماقد مع كاتب قادر على مزاوله اعمالها وضبط حساباتها . ويجب ان لا تتاضي هنا عن وجوب الجمع بين رفع المستوى الاجتماعي للفلاح وشتر التعاون في الريف

﴿ ٤ — التعرّفه الجمركية ﴾ صدر اخيراً القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ القاضي بتعديل التعريفه الجمركية ورفعها من ٨ / الى ما متوسطه ١٥ / ويكون التحصيل على القيمة والوزن والعدد . والضريبة على القيمة دائماً نسبة مئوية واما الرسوم على الوزن والعدد ثابتة ولاول نظرة ينبغي التفاري على نصيفة الواردات يستتج ان الحكومة رغبت في تشجيع ما يمكن ايجاده من المصنوعات المحلية وتنشيط الآلات والمواد الضرورية لتنشيط الإنتاج المحلي وانك اذا نظرت الى الفئات الاقل من التعريفه القديمه (٨ /) وجدتها التحل ودود الحرير ٥ / منفحة الحيوانات والاشجار والشجيرات الثمرة والحبوب وثمار الزراعة والنقصور وقالب طباعة المسابك ٤ / اصباغ وحبوب صلبة ٦ / واما خيوط الخيزران وبعض انواع الاحجار والمواد الدهنية والحرير والزيوت وشحومات الاضاءة فالرسم عليها لم يتغير فهو ٨ / اما الككاليات كالمصنوعات السكرية والانبذة ومواد التصوير فرسومها يبلغ في الغالب ٢٠ / ومنعت الحكومة استيراد النطن الخام . ويلاحظ ان الملابس الايقة قد ضربت عليها رسوم متفاوت ما بين ١٥ / و ١٨ / وذلك لعدم تشجيع التبذير من جهة ومن جهة اخرى حتى لا يجرم ارباب الاذواق وخصوصاً السيدات من متابعة ظواهر الحضارة وخلاف الرسوم على الواردات قد قررت الحكومة اخذ رسوم على اربعة انواع من الصامرات هي البيض بانواعه (اذا كان بقشره) ٢٠٠ م وبذرة النطن ١٥ ملياً وجلود

خام جنيه واحد والقطن الخام ٢٠٠ مليم وذلك عن كل ١٠٠ كيلو قائم . اما بقية الصادرات فغاية من الرسم وبقييل من التفكير تضع الحكمة من منع تصدير البزرة والقطن وهي ام الصادرات دون ضريبة وكذلك من دفع رسوم على البيض . اما الجلود (الخام) فضربت عليها ضريبة حتى يفكر الناس في اخراجها من خامتها على الاقل داخل الفطر

انه من الصعب الحكم في الوقت الحاضر على فائدة هذه السياسة الجديدة او ضررها لانها بدأت وليس لنا من التجربة ما يرشدنا الى مواقع الخطأ والصواب ولكن يجب ان لا يفوتنا ان الحكومة بوضعها هذه التعريف الجديدة قد زادت الضرائب (غير المباشرة) وبالطبع سينبع ذلك ارتفاع الاسعار ، بالاقل على قدر الزيادة في الرسوم . وبغض هذه الضرائب سيدفعها الاجانب ولكن هل قدرت الحكومة المبلغ المنتظر دفعه منهم وهل وازمته بما سيدفعه الوطنيون ؟ وهل انتقال ظهور الاهلين بضرائب جديدة له ما يسوغه في الوقت الحاضر ؟ ان النقطة الوحيدة التي لا جدال في التسليم بفائدتها هي حماية الصناعات الوطنية . ومع اني ميال الى حرية التجارة فان المركز الدقيق الذي توجد فيه بلادنا يجعلني اسيل الى تقييد الخطوة التي خطتها الحكومة ولو انها اخذت البريء بذنب المجرم . فالاجانب لا يدفعون ضرائب والحكومة مقيدة الايدي لا تستطيع زيادة الرسوم على بعض الاصناف للحماية دون البعض الآخر فليس امامنا والحالة هذه الا التعميم وهو مساواة في الظلم وربما تضع للحكومة بمرور الزمن وجوب اقلال بعض الرسوم دون البعض الآخر وهذا واضح من نص المادة الرابعة من القانون المذكور

بغية التماسه بمحدود الاشارة الى الخطوة التي ارادتمك التجار والمهات على استيراد مقادير كبيرة من البضائع من ميناء مدينة بورسعيد . ولكن هذه التجار الذين هم من كبار التجار في مصر والى ٢ ٪ وهي متوسط الفرق بين الرسم القديم والرسم الجديد تعادل مع مساويف التخزين التي سيتكبها التاجر الى ان يصرف البضاعة . يضاف الى ذلك فائدة الدفع المؤجل . محمت الواردات فلا بد لها من التصريف ولكن انسى للمورد ذلك وغيره زواجه في هذا الباب وقوة الشراء في البلد غير مفرية فوالحالة هذه سيضطر المورد الى الانتظار ومعنى هذا هو شل رأس ماله مدة من الزمن سيضطر بعدها دون شك الى البيع بسعر السوق المملوءة بالزواحة . فلو دار رأس المال دورة واحدة في السنة بربح ٥٠ ٪ لا يربح التاجر قدر ما يربح اذا مدار هذا المال ثلاث دورات في المدة نفسها . بربح ٢٠ ٪ مع ملاحظة النفقات والفوائد الاضافية . انا لا استغرب اذن سماع خبر اقلان عدد ليس بقليل من التجار بمد قليل كنتيجة لتورم هذا غير المعقول

هل من المرغوب فيه

ظهور اقطان جديدة في السوق

جناب آفر من محاضرة عثمان بك ، باظه مدير الزراعة بمصنعة الاملاك الاميرية

الكلاريدس دومين جديد

لتكلم اولاً عن الكلاريدس دومين جديد ، ولهذا القطن حكاية طريفة لا بأس من ايرادها هنا ، فلقد سبق ان ذكرت من بين انواع القطن الاربعة التي استنبطها جناب الدكتور بولز حينما كان النباتي الاول بالجمعية الزراعية قطن سمي باسم نمره ٣١٠ وقد سمي بدوره هذا القطن الآن باسم سكلاريدس دومين جديد وذلك للشرح الآتي عنه :

في سنة ١٩٠٧ قدم جناب الميوني ناكي زكية من بزرة القطن اتخبها من نوع كان يعرف باسم « السلطان » الى المزر بولز بالجمعية الزراعية الحدبوية فاخذها هذا واجرى تقيته وتقواته على افضل الطرق العلمية حتى تبنت صفاته في سنة ١٩١١ وسماه قطن ٣١٠ وكان متأخر النضج جداً يحمل عدداً كبيراً من اللوز المصاب احابة شديدة بدودة اللوز وكانت زهوره لا تتناسك جيداً على النباتات وكان يقطع منها عدد كبير

وفي سنة ١٩١٢ زرع في مساحة محدودة وصين منه خسون نباتاً في الاقفاص العازلة ووقيت من كل تلقيح وترك الباقي بدون عزز . وكان يجاور هذا القطن قطن أسمر أطلقه « عيني » وبفضل التلقيح الطبيعي احتوى ال ٣١٠ غير المعزول اندي جمع من هذه المساحة على ١٥٪ من القطن الاسمر اللون مخالفاً كل الاختلاف لاصل النوع

وفي سنة ١٩١٣ بذرت البذرة الناتجة من اقفاص العزل في تفتيش الدومين بالقرشية على ابعاد كثيرة لتكاثرها في وسط القيط وزرع حولها من البرور التي نتجت من القطن غير المعزول في سنة ١٩١٢ بمذآن جرت تقيتها باعطاء تام لهذا الغرض وقد امتجت المساحة المزروعة في الوسط حوالي نصف اوردب من البرور التي لم تكن بالطبيعة شديدة التقاوة

ترك جناب المستر بولز يد ذلك هذا القطر فالقيت مشولية تقاوته على طاق الدومين وبذلت هذه المصلحة كل مجهود زراعي في تقيتها بطريقتها المعروفة التي اتبها في تقيته القطن الكلاريدس حتى حصلت على قطن يشابه كثيراً او تلبلاً النوع الاصلي وصار قطن ٣١٠ بعد ذلك المجهود المتواصل سريع النضج يحمل عدداً مناسباً من اللوز متناسب اللون ذات صفات

طالية يفضلونه بسببها على أفضل أنواع السكلاريدس على الإطلاق وتزداد قيمته الفزية على قطن السكلاريدس بنسبة ١٥ إلى ٢٠٪ ومنظره من أشد المناظر جاذبية وليته من المائة أكثر من نية أي قطن آخر معروف بمصر وساقطه في النزول أقل إلى حد ما من أنواع السكلاريدس والخيوط الناتجة منه خالية تقريباً من كل عيب ولها مائة تزيد عن مائة خيوط السكلاريدس بمعدل يتراوح بين ١٥٥-٢٪.

وقد زادت مساحة هذا النوع وتطبت على القطن السكلاريدس دومين بعد ما تبنت افضليته منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن

ان هذا القطن يتجح كثيراً في شمال الدلتا حيث الطقس يوافق مزاجه الرقيق إذا لا يحوى على شدة الحر ويحب الرطوبة القليلة والأراضي الماطة نوعاً. على أنه سريع الإصابة بمرض الذبول — طول تيته يتباين من ٣٧ إلى ٣٨ مليمترًا ولونه ابيض سمى ومبكر التضج ومعدل طيجه من ١٠٠ إلى ١٠٢ وفي بعض الأحيان يبلغ ١٠٥ إذا كان القطن من درجة فاتحة ومحصوله أقل نيباً إذا قورن بالاقطن الجديدة الآتي ذكرها — ولناخذ هذا النوع كأساس للموازنة بين الأنواع الجديدة الدقيقة :

قطن المرض

وتحلل الآن القطن المرض : إذا استبيننا «السكلاريدس دو مين جديد» فإنه أكثر الاقطن الجديدة انتشاراً في الوجه البحري وهو القطن الذي يمتد بالقرابة والصلة إلى القطن الألباني. وأرجح أن تكون الفكرة التي عاشها هناك في تلك المملكة الفبة الكبرى قد نقلت إليها جرثومة الحياة فتشب كوتبتها وتبوا مركزاً لا أقول مثلاً ولكن قريباً منها في مختلف قرعات الحياة الزراعية والاقتصادية وغيرها

قد اتخذ هذا القطن من الميت عقين سنة ١٩٠١ وهاجر إلى المكسيك الجديدة بالولايات المتحدة — حيث زرع فيها ثم عمل الأمريكيون على تحيئه حتى وصلوا في سنة ١٩٠٨ إلى قطن سمي «يوما» وباستمرار قائه وتحيئه وصلوا في أريزونا إلى استنباط القطن المعروف باسم «بيا» في سنة ١٩١٦ حيث ابتدأت تنتشر زراعته ثم رجع إلى موطنه الأصلي ولا غرابة في ذلك فلقد ذاق طعم ماء النيل العذب والمثل يقول من ذاق طعم ماء النيل فهو عائد إليه لا محالة. وقد أدخلته الجمعية الزراعية الملكية في سنة ١٩١٨ بناء على إرشادات المرحوم السيد فيكتور موصيري، واستشارها الفني وانبرت له تهب من صفاته على أسس علمية وتذكره بصفات الاقطن التي تعيش في جو مصر وفي تربتها وتروى بانها

من حيث دقتها ومثابها ونموها فاذا زالت تقتمه تارة وتهدده اخرى حتى لا ت شيكته واعتدل قوامه فبدت صفاته الكامة الكاملة تظهر شيئاً فشيئاً سنة بعد سنة
 لقد ابتدأ هذا القطن بأن كان طويل النيلة غير منظم ضعيف اقل من السكلاريديس
 فصار الآن بفضل الجهودات القيمة التي بذلتها الجمعية اقل طولاً من اصله ولو أنه لا يزال
 حافظاً للاولوية في طول النيلة بين جميع الاقطان المصرية إذ يبلغ ٤٠ الى ٤٢ مليمترأ .
 واتضت نيلته وقوت على مرور الزمن (وتظهر قوتها على أشدها في النزول الرفع) .
 ميكروتنسج اذا تبس بالأنواع الأخرى التي من فصيلة (أي بالأنواع التابعة) أقل
 تأثراً بدودة اللوز إذ ان نسبة البرومة فيه أقل من غيره . يقاوم مرض الذبول او الشلل
 غير جشع للسهاد فلا يحب الكثير منه ولا يمرض القليل ، كبير المحصول بالنسبة للاقطان
 الرقيقة ، يباع في السوق بأثمان اقل قليلاً من أثمان السكلاريديس حيث يبلغ من ١ الى ٢
 ريال اقل منها في رتبة الثولي جودفير . اما الدرجات العالية منها تنقص بنسبة اكبر عن
 منها في السكلاريديس : ويتوقف هذا على مقدار طلب الاقطان ذات الدرجات العالية
 في السوق وتختلف باختلاف السنين . على أن له خصتين من يعمل بها فقد استطاع ان
 يحصل على اكبر الربح من جراء زراعت

- (١) يجب التكبير في زراعته اكثر من الأنواع الأخرى حتى يستطاع جمع كل القطن
 من اللوز الذي تحمله شجيراته — وهي تحمل عدداً كثيراً منها
 (٢) ومن رأي أن أحسن منطقة له هي المنطقة التي تقع في النصف الجنوبي من
 المنطقة الشرقية ، التي تقع على انه ينجح في بعض

الناطق الأخرى

اما محصوله ايها السادة فانه اكبر المحاصيل للأنواع الأخرى المماثلة له فان التجارب
 التي قامت بها وزارة الزراعة في الناطق المختلفة لمدة اربع سنوات متوالية اي من ١٩٢٥
 الى ١٩٢٨ اثبتت ذلك بالدليل القاطع اذ بلغ محصوله في متوسطها ٥٣ ر ٥ قنطار حيث كان
 السكلاريديس دومين ٢٢ر ٤ قنطار ، وتصافي الحايح من ١٠٠ الى ١٠٥ حسب السنين
 المختلفة أي يزيد بمقدار ١٥ ر ١/ عن السكلاريديس دومين
 هذا ، وانى أرجو ان تضاعف الجمعية من جهودها حيث ان مساحته تضاعفت في
 السنين الأخيرة ، وان لا تمك يدعا في سبيل المحافظة عليه حتى لا يختلط بالاقطان الأخرى